

jadl@albiladdaily.com

يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان أعلاه

## الاحتلال الإسرائيلي ومحاربة الإعلام

### حمود فخري حسونة

بعد النجاح الذي أظهره الإعلام الفلسطيني في حثف صورة الاحتلال البشعة ووصولها للمواطن الغربي مثل سياسة الإعدام التي نفذها بحق الفتيات والشباب الفلسطينيين أمثال الشهيذة هديل الهشلمون والتي وثق إعدامها المراقب الدولي لحقوق الإنسان (مارسل ليمي) الذي كان على بعد أمتار من الشهيذة، وعند وصوله إلى البرازيل قام بالاتصال بمدونة "سنود فلتز يموس" وقدم تقريره المكتوب والمصحوب بصور فوتوغرافية عن شهادته، وكذلك الشهيذة بيان العسيلي ودانيا ارشيد رحيمهم الله، وإسراء عابد الذين أطلق الرصاص عليهم دون أن يشكوا أي خطر ثم تركهم ينفذون دون تقديم العلاج في مشاهد قاسية تتحدى المشاعر الإنسانية، بالإضافة إلى المشاهد البطولية للمنفذين الذين يلاحقون الجنود الفارين، كان ذلك مدعاة إلى محاولة لجم الإعلام الفلسطيني الذي أظهر صورة الحقيقة والتي خفيت بفعل التزييف الإعلامي الأحادي الذي كان يصل إلى المواطن الغربي، بالإضافة إلى ما تركته هذه المشاهد الأليمة القاسية من بصمة عميقة وتأثير قوي على الشارع الفلسطيني الذي لم يستطع أن يرى مشاهد الإعدام للحرانز والأطفال ويقتف أثره الأليمة، لقد كان الاحتلال الإسرائيلي يتعمد هذه الممارسات وإظهارها كنوع من الردع للمواطن الفلسطيني لكي يعلم أن ثمن المقاومة غال، وأن هذا مصير من يقاوم، ولكنه فوجئ بأن هذه السياسة فاشلة وأنها ألهمت مشاعر الشباب الغاضب للثأر للحرانز ولمارساته الأبارتهايدية ضد الشعب الفلسطيني، لذا فقد تبين أنه عندما يقوم بعملية إعدام لاسيما للحرانز يرى على أثرها سلسلة من معيات الأثر، مما جعله يعيد النظر في هذه السياسة الفاشلة، وقد اعتقل عدد من المنفذين المزمومين عند الحرم الإبراهيمي وفي أماكن أخرى من الفتيات والشباب دون تصنيفهم مما يدل على تعمد سياسة الإعدام السابقة، فالاحتلال يتخطى ويلجأ إلى تكميم أفواه الإعلاميين وملاحقتهم وتعريضهم للخطر، وهذا ما رصدته وسائل الإعلام حيث وثقت تعرض حوالي مائة وعشرين إعلامي وعامل في الصحافة للخطر، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أقدم الاحتلال على إغلاق راديو منير الحرية قبل ثلاثة أسابيع لمدة ستة أشهر، ثم وأصل حربه على راديو الخليل بحجة بث الأناشيد التي تحرض ضد الاحتلال الإسرائيلي، وأنها تشجع تنفيذ العمليات وقتل الإسرائيليين، وحسب رواية يدعيون أحرقت وعلى لسان الحاكم العسكري وجيش الدفاع والشاباك فإن إغلاق الراديو جاء في أعقاب حربه ومواصلته التحريض على العمليات والتي غالبيتها من مدينة الخليل، بالإضافة أن العمليات في تل أبيب وغوش عصيون وقعت بعد أيام من الهدوء وذلك بسبب التحريض حسب زعم الاحتلال.

إن صورة الأحداث ليست بحاجة إلى تحريض لأنها ترسم الحقيقة وتعبر عن الواقع، وليس مطلوب من الإعلام الفلسطيني أن يكون نسخة عن الإعلام العبري الموجه من قبل دولته لتزييف الحقيقة كما يتفق مع سياستها، فالإعلام صورة تنبض بالحياة كلما لامست الواقع وعبرت عن حقيقته، وسوف تبقى أصداة الإعلام تصدح بالحقيقة وتكشف عن وجه الاحتلال الفاشل وتعبر عن قضية الشعب المظلوم لتؤدي رسالتها.



## تجزؤ المبادئ وانتقائية الإنسانية

**ريم الحرمي**

أصبح الوضع والمشكلات، فلم تعد القضايا الكبرى حيث الأذى والمشكلات، فلم تعد القضايا الكبرى تفرق دولة دون غيرها أو شعباً دون سواه، فمن أبرز القضايا الآن الإرهاب وسبل مكافحته، فالإرهاب اليوم أصبح عابراً للحدود والقارات، ولم تعد حتى أجهزة الاستخبارات الأوروبية تستطيع إيقاف تلك الهجمات في الوقت المناسب، ربما بسبب ثغرات في تعاملها، أو ربما لأنها تفتقر من شأن المعلومات الاستخباراتية. أي على حال هجمات باريس الأخيرة مثال على فشل الاستخبارات في منع وقوع الهجمات أو حتى التقليل من حجم الخسائر البشرية.

ما حدث بعد تفجيرات باريس الإرهابية هو ما حدث منذ أشهر، وهو ما سوف يحدث مرة أخرى، على الأرجح. الإعلام بجميع وسائله تابع هجمات باريس عن كثب وغير الكثير صورهم في وسائل التواصل إلى علم فرنسا أو رموز فرنسية أخرى، وفعل الفيسبوك خصائصه الأمان، التي تمكن الأشخاص من إظهار تلك التفجيرات والأماكن المتضررة من طمأنينة أصدقائهم بأنهم بخير، بل وسارعت دول إلى وضع ألوان العلم الفرنسي على مبانيها ومعالمها السياحية، وهو أمر لا ضير فيه، لكن إن كان يستخدم بلا تفرقة وفي كل حادثة إرهابية حول العالم، لكن لتشتغل العالم بقضية إرهاب واحدة مع أن أيادي الإرهاب والتفجيرات طالت دولا كثيرة وقتلت العديد من البشر بطريقة بشعة، كما حدث في باريس.

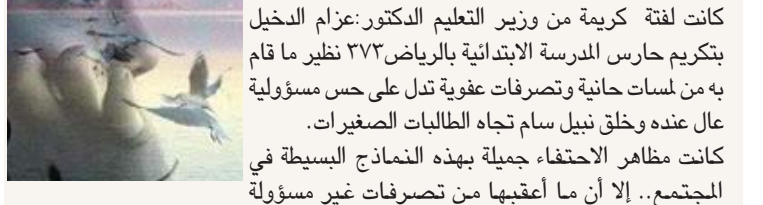
لا يمكن أن تتحرك الإنسانية غرباً وتنتسى الشرق، ولا يمكن أن تتحرك الإنسانية فقط مع دول بعينها، ودول أخرى تقتل الحكومات فيها شعوبها فيها شعوبها تحت ذرائع عدة

بشراً، وحينما ترى أن الناس أصبحوا أشياء لا بشراً، إذا يمكننا التيقن بأنه تم تجريدهم من إنسانيتهم، وتم تهيمشهم بسبب لونهم ودينهم، أو العرق الذي ينتمون إليه، هذه هي انتقائية الإنسانية وتجزيء المبادئ، مع أن المبادئ لا تتجزأ والإنسانية تشمل الجميع، فلا يمكن أن تتحرك الإنسانية غرباً وتنتسى الشرق، ولا يمكن أن تتحرك الإنسانية فقط مع دول بعينها، ودول أخرى تقتل الحكومات فيها شعوبها تحت ذرائع عدة ولكن بغض البصر عنها، ولكن ما يحدث في باريس، فقلل ججمات باريس الإرهابية وقع زلزال في اليابان، وقبلها وقع

## أبناه أخرى

## حدث وإسقاطة!

### منيرة العقل



كانت لفظة كريمة من وزير التعليم الدكتور: عزام الدخيل بتكريم حارس المدرسة الابتدائية بالرياض ٣٧٢ نظير ما قام به من مساهمة وتصرفات عفوية تدل على حس مسؤولي عال عنده وخلق نبيل سام تجاه الطالبات الصغيرات. كانت مظاهر الاحتفاء جميلة بهذه النماذج البسيطة في المجتمع.. إلا أن ما أعقبها من تصرفات غير مسؤولة وإسقاطات تهكمية يتم تبادلها بوسائل التواصل الاجتماعي بشكل سريع تحمل مدلولات صريحة على أن فهم البعض ورؤيته للأشياء قد تحكمتها فلسفة ناقدة تؤول للناقمة! أعقب خبر تكريم الحارس تداول مقطع صوتي تعبر صاحبه وأظنها مسؤولة في مدرسة عن انتقادها الكبير لتصرف الحارس واصفة إياه بأنه يقوم بأدوار ليس مؤهلاً لها ومعقبة بأن تصرفه خاطئ جملة وتفصيلاً. حتى أنها لم تترك للإشادة الإنسانية دور ولم تتطرق للروح الجميلة الصادقة التي اتسم بها الحارس.. كل ذلك لا يهم فهي ترى من زاوية أن قيامه بهذه التصرفات غير مبررة.

إذ كانت هذه المتحدثة ترى من هذه الزاوية وحرية الرأي مكفولة لها لكن في حدود الشوق العام. هل كانت بإسقاطها تلك تقتل لنا باباً قد ندخل منه للإطار الذي ينبغي أن يكون لمهام حراس المدارس وبرياها فإن دورهم يجب أن لا يتخطى باب المدرسة وبعبارة أدق لهم حدود مساحة يفترض عدم تجاوزها ولا مغان لديها أعلن من وضع علامات تنبيه للحارس حتى لا يتخطى حدود الساحة المزم بحراستها!..

للحارس مهما كان بشر قد تحكمت العواطف وصفة النسيان وربما قام بأعمال هي ليست من اختصاصه!.. لا أدري فعلا من أي مسوغات بنت رأياها السابق وهل هو فقط اجتهد منها مشابه التهكم وليت رأياها سلم من الاستقزاز لكان بإمكاننا قبوله!

أسلوب المتحدثة للأسف خرج عن حدود اللياقة اللفظية والصياغة الموجهة الناقدة بآداب ومثل هذه الأساليب تنتشر فقط لأنها اتسمت بالسخرية والتهكم!.. جاءت الردود على المتحدثة مما يندى لها الجبين من بذاة لفظ ونقد معيب!.. تبادل هذه الرسائل والمقاطع بين الناس سيكس لاحقا جرماً نرتكبه في ثقافة شعبنا ومدى تحضره ورفيقه وهذه النماذج التهكمية تسهم في إفساد الذائقة لدى الآخرين وإفناق روح الأناقة في التعامل!

إن مشاهد ومقاطع السخرية في المجتمع صارت جزءاً لا يتجزأ من الحصص اليومية لأفراد مجتمعنا تطلقنا طريفة لا تخلو من روح الدعابة وأخرى مسيئة!.. إن اعتبار المجتمع على هذه الإسقاطات على ما حولهم من أحداث قد يجرب تبعات أخرى نحن في غنى عنها!..

لماذا نسيء إلى أنفسنا وننشر الغسيل!.. ألا نعتقد بأن ما يعيب بعض أفراد المجتمع قد يطلنا ككل.. إن اعتبارنا على هذه الإسقاطات وتعمد نشرها يعكس ذواتنا تتدنى لديها القيمة لتقدير معطيات الحدث وانعكاساته سلبياً وإيجاباً على الآخرين.

يتجرد البعض من حس المسؤولية وتعمد نشر مقاطع نسيء للمجتمع أو لبعض أفرادها وقد لا تعكس الوضع حقيقة غير أنها تثير نوعاً من البلبلة والإثارة غير المحسوبة!.. إن التمسك الكاذبة الأخرى تعمد إلى مثل هذه الأساليب والتعريف للمجتمع بطريقة ساخرة لأنها تجد فرصتها للتفليس عن أزماتها وصراعاتها اليومية فتخرج نظرتهم ناقلة للوضع المزري الذي عليه حال شعوبهم وحكوماتهم والقصور الفادح لديهم!..

لكن أن نعد نحن إلى تقليدهم لجدود الفراعن أوبهدف الشهرة فإننا نغري ذواتنا من الأخلاقيات المسؤولة التي كان حقا عليها الالتزام والإسهام في تدارك السلبات وتعزيز الإيجابيات في محيطنا عن طريق فنائها السبؤولة لا أن تكون راصدين متتبعين للثغرات والأخطاء والتعرض لها بالتهشير للعالم من حولنا.. إن ما ينشر لا يقتصر معرفته والإطلاع عليه على مجتمعنا فقط بل يتعداه للمجتمعات الأخرى التي وجدت فيما ينشر ذريعة ساخرة صوبت لها سهام التندر والتي لا تخلو من أحقاد يجيهاها البسطاء.. منا!..

إننا لا نقدم بهذه الصورة المستهزئة المتواضعة التي أصفها بأنها حيلة البسطاء والمهمشين شيئاً معتبراً في الحياة.. لنرتقي بأخلاقنا وبحسنا المجتمعي فكلنا يسأل عن ما يقدمه وما قد يرتكبه من حقايات لاحقاً!..

## التنمية المتكاملة

### احمد محمود سعيد

يتشكل أي كيان من المناطق الحضرية والمناطق الريفية فيه وتعمل إدارة ذلك الكيان على تأمين الخدمات المناسبة والكافية للسكان من مواطنين ومقيمين بإستخدام القدرات والموارد المتاحة وبأقل التكاليف الممكنة وبدون هدر للموارد تحقيقاً للتنمية المستدامة في ذلك الكيان وتحقيقاً لأكثر قدر من الرفاه والراحة لمواطنيه.

وعادة ما يكون اهتمام الحكومة في الدولة للمناطق الحضرية وخاصة المدن الرئيسية وأهمها العاصمة حيث تحوز على القدر الأكبر من مشاريع التنمية والحوافز مما يشجع المواطنين والوفاة للإقامة بها والتمتع بحياتها بل ويشجع الهجرة الداخلية من الأقاليم الأرياف إلى المدن الرئيسية وهذا أكثر وضوحاً في الدول النامية دول العالم الثالث حيث في الغالب تعيب الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار.

وتواجه الآن الحكومات في تلك الدول تحديات جمة لإعادة تخطيط التنمية المتكاملة لأقاليم الأرياف من حيث العدالة في توزيع مشاريع التنمية والثروات على مختلف جنابات الوطن بدءاً من تنمية المحافظات بأساسيات التنمية بإصدار التشريعات اللازمة لذلك.

وتشمل التنمية المتكاملة لتلك الأقاليم بهدف التسهيل على المقيمين بتلك الأقاليم الوصول بسهولة للخدمات ومنها الإدارية والمالية، والخدمات الصحية والطبية من مستشفيات ومراكز رعاية صحية وإنبائية وأسرية وإسعافية، والخدمات التعليمية شاملة دور الحضانه للأطفال والمدارس والجامعات والمراكز التعليمية، وخدمات الحصول على الطاقة بمختلف أنواعها، توفير أنظمة المواصلات البرية وسهولة استخدامها، وكذلك توفر المناطق السياحية والترفيهية والمؤسسات الصحية والملاعب الرياضية، وأخيراً توفير المناطق الصناعية والتجارية والرقعة الزراعية بما فيها الثروة الحيوانية وذلك لتأمين الدخل اللازم للعيش الكريم مع ما يتطلب من مناطق منظمة للسكن بكامل خدماتها التحتية والمؤسسات المالية كالبانوك وصناديق المعونة الوطنية لتشجيع الإقامة في تلك الأقاليم الريفية وتشجيع الهجرة العكسية من المدن للأرياف.

إن التخطيط للتنمية المتكاملة لتلك الأقاليم يتطلب تخطيطاً شمولياً يأخذ استعمالات الأراضي وأماكن تواجد الثروات بين الاعتبار لتحقيق التنمية المستدامة بمشاورها الثلاث للتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة

والتهميش والإبتعاد عن التفكير الفردي وتكريس التفكير التعاوني للعمل ضمن الفريق الواحد وتعمل على ترشيد الاستهلاك للعمل على تحويل المجتمع من نمط الاستهلاك الى مجتمع منتج وبذلك نحقق التنمية المستدامة لأقاليم الأرياف ولكل الوطن والمواطن حاضراً ومستقبلاً.

وقد يحتوي المخطط الشمولي وبرامج التنمية المتكاملة على مرافق خدمية لخدمة المواطنين في أكثر من منطقة سكنية من مناطق الأقاليم كالمستشفيات والجامعات والملاعب الرياضية الأولمبية والصناعات والمزارع وحظائر الثروة الحيوانية ومزارع تربية الدجاج والطيور والمسالخ ومستودعات التبريد وغيرها من منشآت كبرى ذات كلفة عالية وإنتاج كبير.

ويجب على صناعات القرار والمخططين التنمويين لأقاليم الأرياف أن يأخذوا بعين الاعتبار تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الرئيسية الثلاث وهي

## فجي وقع النمار جدة بلا خطط مرورية

### صالح المعيص

كما ذكرت في مقال سابق قبل أكثر من عامين هنا تحت عنوان (وجوب ترميز المرور في شوارع جدة) ذكرت انه على مدار ثلاثة عقود ونصف ونحن نتناول الهم المروري مرحلة مرحلة نتعرف ان هنالك تطورا ملحوظا في تطوير معاملات المراجعين وفي اعداد الصالات وتطوير الكوادر والدعم المالي والفتوح، وحقائقه زالت وغيري كنا نرى من خلال واقع المعيشة اليومية أن المرور دوره ينحصر في القيام بدور (فزاعة) ولعل آخرها مقالة (المرور بين فزاعة وتقارير مرتاعة) ( قبل اربعة اعوام تقريبا، و حتى هذه الفرعة تولتها جهات أخرى، واليوم ارى اننا لازلنا نعاني وحقائقه ان لي فترة طويلة لم يتحدث عن مرور جدة الا فيما ندر، وما كان التوقف نتاج ان الحال كان تحسن لكن لسبب ان الادارات الثلاث الاخيرة المتعاقبة من سعادة اللواء صالح العليان مرورا بسعادة العميد عبدالعزيز العيلان انتهاء بسعادة اللواء محمد حسن الخطاطي كانت قد أتت على محافظة مهمة لم يستمدت فيها اذناك أي شارع جديد او نفق او جسر او ما يساعد

في إنسياب الحركة المرورية طيلة عقدين كاملين وخلال فترة اولئك المدة بدأت المشاريع تباعا من انفاق وجسور وشوارع جديدة وتعديلات مسارات موقفة لوجود إدارة هندسية فاعلة انذاك، لذلك كنت اختلف لهم العذر ومعهم حق، خصوصا وانهم لجسوا في اصطياد العديد من المشاريع المهمة خلال تلك الفترة لكن ما دعاني للعودة هو هول الاختناقات،

والعك المروري غير المسبوق وبصورة مؤسفة لم تعد اليوم تستثنى أي وقت او شارع دون غيره، رغم أن الامانة والنقل قد انجزا مشاريع مرورية سلمت معظمها واهمها خلال السننتين الأخيرتين ومع ذلك زاد الاختناق، والمشكلة اننا لا نلاحظ تواجد رجل المرور في الشارع اطلاقا وان تواجد فتواجد سلبي وكما اتمنى من ادارة المرور منع التحدث بالحوالات لرجال الميدان والاكتفاء بأجهزتهم الرسمية للتفرغ فعلا للعمل الميداني، وكما تمنى ان يراعى ذلك مستقبلا حتى لا تنحصر مهام المرور فيما توجي به تصاريح مسؤوليه وكأنه تحرش بالسائقين، حقيقة لو وجد رجل المرور في الشارع لنقل لإدارة المرور حقيقة السير ومناطق الازحام بعيدا عن الكاميرات التي نشرها المرور ولا توازي ١٠٪ من كاميرات ساهر، فالحرص يربيد حركة سير ذات بعد مستقبلي يساعد على تحسن السير ككل، صحيح هنالك مشاريع أصبحت تحت الخدمة

لكن ماجدواها إذا الهندسة المرورية مفقود لتساهم في خلق من طبيعة الواقع منافذ مرورية مساعده هنالك طرق وشوارع بديلة وفق دراسات هندسية تأخذ في الحسبان حجم الحركة كثافة ووقتا ومكانا لأن ملاناه خصوصا في جدة يوحي فعلا بعدم وجود خرائط مرورية مصممة سلفا والشواهد أكثر من ان تحصي، ثم الاعم لا يوجد دوريات مرورية تساهم في فك الاختناقات التي تشهدها جدة، وأي عاقل مدرك يستشرف الأفضل لا اعتقد أنه يوافق على مثل تلك الحلول العقيمة التي اكل عليها الدهر وشرب وكأنه يريد أن يعود بنا إلى بدايات القرن الماضي وانه يجب أن يكون لنا نظام مروري وطرق خاصة بنا تختلف عن هذا العالم الذي أصبح قرية واحدة. و حتى السير تحت معيار الوعي المروري لدى السائقين وانه الحل الامثل إذا كان السائق لم يتقيد بالإشارة المرورية أو بالتعليقات التي تفترض الافضلية كما تردده ادارة مرور جدة وكيف نستجمع افكارنا وخططنا ودراستنا لكي تتمخض عن حلول وبدائل تخفف من هذا العبء المروري.. فهل ياترى توقفت الافكار وعقمت الادمغة واقتلت المدارس المرورية والخطط الهندسية؟ لتلد بمثل هذه الافكار وهذه الرؤى التي يجب ان نتجاوزها.

وحتى لا اذهب بعيدا عن ان "مرور جدة بلا خطط مرورية" سانتناول نموذجاً واحدا من عشرات المشاهد اليومية للفوضى المرورية بجدة، فممن فترة كنا ننظر افتتاح جسر الدراجة بشوارع الملك فهد وتعديل دوار الفلك، حتى وجدنا نتاج الهندسة المرورية والتي لاعلاقة للأمانة بها، تعصف بكل الآمال المتعلقة بذلك خصوصا في السافة في دوار الفلك وجسر تقاطع قريش، حيث أن ارتال السيارات المنجبة من البناء في انسياب مروري سابق وجد تعرقل بعد دوار الفلك على مدار ٢٤ ساعة دون تدخل للمرور لتعديل هذه الحلول الارتجالية، ولو وقتنا وعلى الاقل تصحيح عرض الجزيرة من الجانبين ليتمكن مسار الدوران في منتصف المساحة بين الفلك وجسر قريش من الاتساع ل ٣ سيارات على الأقل، وكذلك تحت جسر تقاطع قريش -وهذا ولننسى على ذلك الكثير من مواقع الازحام التي تعج بها جدة مروريا هذه الأيام. وهذا وبالله التوفيق.

جدة ص ب ٨٨٩٤ تويت: saleh19٥٨



التنمية الاقتصادية بمختلف عناصرها التي تشتمل على مستوى دخل الفرد ومسويات الاستيراد والتصدير والموازنة المالية والمحافظة على سعر العملة الوطنية والمخزون من العملة الأجنبية وغيرها ثم التنمية الاجتماعية بكافة عناصرها ومنها التعليمية والصحية وخلق فرص عمل والتقليل من مستويات الفقر والبطالة والحفاظ على الروابط الأسرية والعادات والتقاليد المتوارثة وتنمية الحس الوطني وحسن تربية الأطفال وزرع الثقة وحس الإبداع في نفوس الشباب وتمكين المرأة من الوصول لطموحاتها وتأمين الحياة المريحة لكبار السن. وأخيرا حماية البيئة بإبعادها المختلفة مثل المحافظة على التنوع الحيوي والمحافظة على نظافة الأحياء والشوارع والمساحات الخضراء وغرس مفهوم فضل النفايات من المصدر والتشجيع على الاستثمار في التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة وحسن إدارة النفايات الصلبة والتشديد على إدارة النفايات الخطرة والطبية والمحافظة على مصادر المياه والأحواض المائية والانتباه للأغذية والمواد المحورة جيئاً وتقليل الإنبعاثات من الصناعات والاستفادة من غازات ثاني اكسيد الكربون والميثان الناتجة من مكاب النفايات لتوليد الغاز الحيوي لأغراض توليد الطاقة الكهربائية كذلك العمل على التخفيف من آثار ظاهرة الإنحباس الحراري والتخفيف المناخي وتوعية المواطنين للترشيد في استهلاك المياه والطاقة والغذاء والرفق في معاملة اصناف الحيوانات الأليفة وتغيير بعد العادات السيئة كإطلاق العيارات النارية والضيوضاء في المناسبات واستخدام السيارات والسباحة في المناطق المنوعة والصيد الجائر وغيرها من عناصر تؤدي إلى حماية البيئة وصحة الإنسان وتحقق له حياة مريحة مستدامة. بذلك تكون سبل الحياة المتكاملة التي تشجع المواطنين والسياح والوافدين على الإقامة في المناطق الريفية بل وتشجع الإنفقال من المدن المكتظة إلى مناطق الريف الهادئة.

ولعل برامج تعداد السكان والسكان الذي تقوم به الدول كل عشر سنوات حسب تعليمات الأمم المتحدة هو خير أداة من أدوات جمع المعلومات وتصنيفها لتساعد اصحاب القرار والمخططين لبرامج التنمية المتكاملة والشمولية ومنها اقاليم الأرياف والتنمية

لعل برامج تعداد السكان والسكان الذي تقوم به الدول كل عشر سنوات حسب تعليمات الأمم المتحدة هو خير أداة من أدوات جمع المعلومات وتصنيفها لتساعد اصحاب القرار والمخططين لبرامج التنمية المتكاملة والشمولية ومنها اقاليم الأرياف والتنمية